الأمم المتحدة

خطة عمل الأمين العام للسنوات الخمس المقبلة

٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢

إن رياح التغيير آخذة في تغيير جغرافيتنا البشرية والطبيعية. فالتغير الديموغرافي؛ وبروز مراكز جديدة للحركية الاقتصادية؛ وتسارع عدم المساواة داخل الدول وفيما بينها؛ والتحديات التي يفرضها على العقد الاجتماعي القائم مواطنون تبددت آمالهم فحشدوا صفوفهم؛ والتغير التكنولوجي والتنظيمي الذي أصبح يربط بين الناس مباشرة على نحو غير مسبوق؛ وتغير المناخ – جميعها عوامل تضغط على أسس عالمنا ومنظومتنا العالمية بصورة لا مثيل لها. وهذه العوامل لا تدفع نحو تغيير تصاعدي وحسب بل نحو تغيير كاسح. وهي عوامل مترابطة جذريا ومتزايدة التعقيد.

وبغية كفالة استفادة جيلنا والأجيال المقبلة من الفرص التي يتيحها هذا الواقع المتغير والتمكن من الحد من المخاطر المصاحبة له، سيتعين على مجتمع العالم أن يعمل على نحو مشترك بطرق لم تسلك من قبل.

وتحظى الأمم المتحدة بمكانة فريدة تمكنها من تيسير ذلك العمل لقدرتها على توفير حلول متكاملة عبر عدد من المسائل المترابطة في مجالات مثل التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. وبوسع الأمم المتحدة تيسير إقامة حوار عالمي للتوصل إلى حلول مشتركة وتعبئة قطاعات جديدة لتنضم إلى الحكومات والمنظمات الدولية لمعالجة المشاكل العالمية وتقاسم الأعباء. ويمكن لها أيضا إضفاء المشروعية على قواعد التعاون الدولي وهياكله وعملياته.

وللسنوات الخمس المقبلة أهمية حاسمة في تحديد رؤية مشتركة للمستقبل والاتفاق عليها؛ والقيام باستثمارات تشكل المسار المستقبلي؛ وتوسيع قاعدة القطاعات العاملة على نحو مشترك؛ واعتماد بناء دولي يتسم بالمرونة والقوة في الوقت نفسه ويكون قادرا على معالجة الضغوط المتزايدة على منظومتنا الدولية.

وبوسع الأمم المتحدة الاضطلاع بدور محوري في تعزيز الحوكمة الدولية ووضع أشكال بناءة من التعاون لإدارة الأخطار غير المسبوقة والمطالبات بالتغيير، وللاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة للأجيال الحالية والمقبلة.

وتحدد هذه الخطة مجموعة من الإجراءات التي أرى أنه لا بد لمجتمع العالم من اتخاذها خلال السنوات الخمس المقبلة. وسيتطلب ذلك تعبئة جميع الموارد البشرية والمالية والسياسية المتاحة للأمم المتحدة، بهدف تحقيق شكل التعاون العالمي الذي يمكن تحقيقه والضروري وجيد التوقيت. وستتطلب الخطة أيضا تجديد التزامنا بتعبئة تدابير الدعم العالمي اللازمة لمعالجة احتياجات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية للبلدان ذات الأوضاع الخاصة.

وتقدم هذه الخطة وصفا لتدابير محددة تتعلق بكل من الفرص المشتركة بين الأجيال وعنصري تمكين رئيسيين أشرت إليهما في خطابي أمام الجمعية العامة خلال شهر أيلول/سبتمبر الماضي.

الأجيال الحالية والمقبلة: الحتميات والفرص

أولا – التنمية المستدامة

١ – التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

- إبقاء العالم على مسار لا يحيد عنه لبلوغ غايات الحد من الفقر مع التركيز على أوجه عدم المساواة، وبذل جهود معينة في البلدان ذات الاحتياجات الخاصة وفي البلدان التي لم تحقق تقدما كافيا.
- إكمال الجهود النهائية للقضاء على الوفيات الناجمة عن الأمراض المميتة الرئيسية بحلول عام ٢٠١٥، وهي: الملاريا؛ وشلل الأطفال؛ والإصابات الجديدة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال؛ وكزاز الأمهات والأطفال حديثي الولادة؛ والحصبة.
- إكمال تنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن صحة الأم والطفل لإنقاذ عشرات الملايين من الأرواح، بسبل منها توفير خدمات الصحة الإنجابية لتلبية الاحتياجات العالمية غير المستوفاة.
- إطلاق إمكانيات الأجيال الحالية والمقبلة بوضع حد لمأساة التقزم الخفية التي تصيب قرابة ٢٠٠ مليون طفل بتعبئة الموارد المالية والبشرية والسياسية الملائمة للتحدي.

- الحث على إحراز تقدم عبر الأجيال بحفز حراك عالمي لبلوغ تعليم جيد النوعية ومناسب وشامل للجميع في القرن الحادي والعشرين.

٢ - **التصدي لتغير المناخ:**

- تيسير اتخاذ إجراءات للتخفيف والتكيف على الصعيد المحلي، على النحو التالي:
  - o زيادة التمويل المتعلق بالمناخ من خلال تشغيل صندوق المناخ الأخضر، وتخصيص صناديق حكومية وخاصة بهدف بلوغ مبلغ المائة مليون دولار المتفق عليه بحلول عام ٢٠٢٠. وكفالة الأداء الفعال لجميع مبادرات تمويل البداية السريعة. تعميق تفهم التكاليف الاقتصادية لتغير المناخ، والاحتياجات المالية المصاحبة لذلك، بسبل منها مسح أوجه الضعف الشديد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.
  - o تيسير إبرام اتفاقات وتنفيذها بشأن المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات لحماية الغابات وصون أسباب معيشة السكان الذين يعتمدون عليها.
- تأمين اتفاق شامل بشأن تغير المناخ، بحلول عام ٢٠١٥، يكون منطبقا على جميع الأطراف بقوة القانون بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- تعزيز علم المناخ والدفاع عنه واستخدامه لوضع وتعزيز سياسة عامة تقوم على الأدلة.

٣ - **صياغة توافق في الآراء بشأن إطار للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذه، على النحو التالي:**

- تحديد مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة بالاستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، ووضع مخطط أساسي لخريطة طريق لكي تنظره الدول الأعضاء.
- تعبئة منظومة الأمم المتحدة لدعم وضع استراتيجيات عالمية وإقليمية ووطنية لمعالجة لبنات بناء التنمية المستدامة.
  - o الطاقة: تعبئة تحالف عريض متعدد أصحاب المصلحة في إطار مبادرة توفير الطاقة المستدامة للجميع لتحقيق الوصول العالمي لخدمات الطاقة الحديثة، ومضاعفة وتيرة التحسن في كفاءة الطاقة، ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في توليفة الطاقة العالمية، كل ذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

- الأغذية والتغذية: اعتماد أهداف متفق عليها عالميا للأمن الغذائي وأمن التغذية، وتعبئة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لتوفير الدعم لصغار الملاك الزراعيين ومجهزي الأغذية، وزيادة مرونة المجتمعات المحلية والدول التي تشهد أزمات غذائية دورية.
- المياه: إطلاق مبادرة على نطاق الأمم المتحدة وتنفيذها لإتاحة الوصول العالمي إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الملائمة عالميا.
- المحيطات: الاتفاق على عهد بشأن المحيطات يعالج الصيد المفرط والتلوث بتحسين حوكمة المحيطات والموائل الساحلية وبوضع إطار مؤسسي وقانوني من أجل حماية التنوع البيولوجي للمحيطات.
- النقل: الجمع بين القائمين على توفير النقل الجوي، والنقل البحري، والنقل بالعبارات، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل البري، والنقل العام الحضري، والحكومات والمستثمرين لوضع توصيات وتنفيذها من أجل إيجاد شبكات نقل أكثر استدامة تكون قادرة على التصدي لأوجه الاختناق المتنامية والتلوث المتزايد على نطاق العالم، خاصة في المناطق الحضرية.
- العمل مع الدول الأعضاء لجعل القارة القطبية الجنوبية محمية طبيعية عالمية.

ثانيا – الإجراءات الوقائية

١ – **دعم وضع وتنفيذ خطط وطنية للحد من أخطار الكوارث** تتصدى للتحديات المتنامية المتمثلة في تغير المناخ، وتدهور البيئة، والتحول الحضري، ونمو السكان. وينبغي التركيز بصفة خاصة على أقل البلدان نموا وأشد البلدان ضعفا، بسبل منها توفير منتدى للتعاون بين بلدان الجنوب وتيسير استخدام الأساليب والتكنولوجيات المبتكرة.

٢ – **إيلاء الأولوية للإنذار المبكر والإجراءات المبكرة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات العنيفة من خلال ما يلي:**

- مسح المعلومات والربط بينها وجمعها وإدماجها من المصادر المتاحة عبر منظومة الأمم المتحدة؛
- دعم القدرات الوطنية من أجل التيسير والحوار؛
- كفالة النشر المُيَسَّر والسريع لخدمات الأمم المتحدة في مجال المساعي الحميدة، والوساطة، والاستجابة للأزمات، وبناء السلام.

٣ - **تعزيز اتخاذ نهج وقائي إزاء حقوق الإنسان من خلال ما يلي:**

- وضع إطار للسياسات العامة يحدد العناصر الأساسية اللازمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان؛
- وضع مصفوفة وقائية تحدد التقدم المحرز والفجوات في استخدام طائفة من صكوك حقوق الإنسان؛
- المضي قدما في تنفيذ خطة مسؤولية الحماية.

٤ - **بناء المرونة إزاء الصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية** من خلال مساعدة البلدان على التحديد السريع لأوجه الضعف، واعتماد شبكات أمان اجتماعية وسياسات ملائمة تعزز النمو من خلال إيجاد فرص العمل.

ثالثا - بناء عالم أكثر أمنا وأمانا، عن طريق الابتكار والبناء على أعمالنا الأساسية

١ - **بناء شراكة معززة لحفظ السلام**، استنادا إلى التزام متجدد بما يلي:

- تقاسم الأعباء والتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية؛
- ضمان امتلاك حفظة السلام ما يلزم من صلاحيات وقدرات ودعم من أجل التوصل بمزيد من السرعة وسهولة الحركة إلى تلبية مطالب العمليات المعقدة بشكل متزايد؛
- تعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير الحماية للمدنيين.

٢ - **بناء نظام عالمي للمساعدات الإنسانية يكون أكثر خضوعا للمساءلة وأشد قوة:**

- تعزيز التعاون بين المنظمات الإنسانية، ولا سيما في جنوب الكرة الأرضية، على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، من أجل تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التعافي والاستجابة للطوارئ، وإنشاء نظام للرصد لتقييم التقدم المحرز على طريق تنفيذ تدابير التأهب؛
- بناء التزام دولي مشترك لتعزيز الشفافية والالتزام في مجال المعونة، بوسائل منها الترويج لإعلان وجدول أعمال عالميين بشأن الشفافية والفعالية في مجال المعونة الإنسانية؛
- توسيع نطاق الدعم لآليات التمويل المشتركة بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، والعمل مع أصحاب المصلحة على تحديد مصادر وأساليب إضافية للتمويل المبتكر للتأهب للطوارئ؛

- عقد مؤتمر قمة عالمي للأعمال الإنسانية من أجل المساعدة على تبادل المعارف وتحديد أفضل الممارسات المشتركة في مجموعة واسعة من المنظمات العاملة في مجال الأنشطة الإنسانية.

٣ - **تنشيط جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار** في مجال الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وكذلك الأسلحة التقليدية، وتعزيز دور الأمم المتحدة في التعامل مع المسائل الناشئة ذات الصلة، بما في ذلك الأمن والسلامة النوويين وتجارة الأسلحة، فضلا عن المسائل الإقليمية المعلقة.

٤ - **تعزيز تماسك جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها الأمم المتحدة وتصعيدها** لدعم الدول الأعضاء بشكل أفضل في تنفيذها لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية وخططها الوطنية الخاصة في مجال مكافحة الإرهاب. وينبغي أن يشمل ذلك ضرورة أن تنظر الهيئات الحكومية الدولية المعنية في مسألة تحديد منسق وحيد لشؤون مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة.

٥ - **معالجة التهديد المتزايد الناجم عن الجريمة المنظمة والقرصنة والاتجار بالمخدرات** عن طريق حشد النشاط الجماعي واستحداث أدوات جديدة ووضع استراتيجيات إقليمية وعالمية شاملة. وسيقتضي ذلك الدمج بين معايير سيادة القانون والصحة العامة والاستجابات في مجال حقوق الإنسان.

رابعا - دعم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية

١ - **تطوير أفضل الممارسات، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة ودعمها في المجالات الرئيسية** ذات الميزة النسبية، بما في ذلك بناء السلام، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون؛ والمساعدة الانتخابية؛ والمصالحة الوطنية؛ وتسوية المنازعات؛ وتدابير مكافحة الفساد؛ وترتيبات وضع الدساتير وتقاسم السلطة؛ والممارسات الديمقراطية.

٢ - **دعم إبرام "اتفاقات انتقالية"** تتضمن أهدافا استراتيجية متفقا عليها في إطار من المساءلة المتبادلة في البيئات الهشة والتي تشهد نزاعات.

٣ - **الدعوة والتوصل إلى بناء عصر المساءلة** عن طريق مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية الخطيرة من خلال تعزيز النظام الدولي للعدالة الجنائية، مع دعمه وتعزيزه بتدابير بناء القدرات الرامية إلى تعزيز السلطات القضائية الوطنية.

٤ - **تعميق التعاون الاستراتيجي والتشغيلي** مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، والجهات المعنية الأخرى.

خامسا – العمل مع النساء والشباب ومن أجلهم

١ - **تعميق حملة الأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة** من خلال تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان من أجل: اعتماد تشريعات تجرم العنف ضد المرأة وتوفر للضحايا سبل الجبر ووسائل الانتصاف؛ وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للنساء؛ وملاحقة مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة ومقاضاتهم.

٢ - **تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في جميع أنحاء العالم** بتشجيع البلدان على اعتماد التدابير التي تضمن وصول المرأة على قدم المساواة إلى مراكز القيادة السياسية؛ وإدارة الانتخابات لتعزيز مشاركة المرأة؛ وبناء قدرات النساء ليصبحن قائدات فعالات. والتركيز بشكل خاص على خطة العمل ذات النقط السبع بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام التي وضعها الأمين العام.

٣ - **وضع برنامج عمل لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي** من خلال العمل مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في إطار شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. ويجب أن يتضمن ذلك توصيات بشأن قوانين الميراث، والأجور، ورعاية الأطفال، واقتسام العمل، والضرائب.

٤ - **تلبية احتياجات جيل من الشباب بلغ أعدادا لم يعرفها العالم من قبل**، وذلك من خلال تعميق التركيز على الشباب في البرامج الحالية المتعلقة بالعمالة، ومباشرة الأعمال الحرة، والمشاركة السياسية، والمواطنة وحماية الحقوق، والتعليم، بما في ذلك الصحة الإنجابية. ومن أجل المساعدة على المضي قدما في جدول الأعمال هذا، ستقوم منظومة الأمم المتحدة بوضع خطة عمل وتنفيذها، واستحداث برنامج للمتطوعين الشباب تحت مظلة متطوعي الأمم المتحدة، وتعيين مستشار خاص جديد لشؤون الشباب.

عنصرا التمكين

أولا – تسخير الطاقة القصوى للشراكة عبر كامل مجموعة أنشطة الأمم المتحدة

١ - **تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء شراكات تحويلية لأصحاب المصلحة المتعددين** مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمحسنين والأوساط الأكاديمية، بشكل يغطي مجموعة أوسع من القضايا، من خلال خلق مرفق جديد لشراكات الأمم المتحدة يعمل على حفز الالتزامات وتعزيز المساءلة.

٢ - **جمع الوظائف لإنشاء قدرة متسقة معنية بالشراكات، تضم الاتفاق العالمي ومرفق شراكات الأمم المتحدة**، وتنسيق جهود الشراكات على نطاق المنظومة بأسرها.

٣ - **تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع القطاعات التقليدية والجديدة** باستخدام مجموعة كاملة من أدوات التوعية، بما في ذلك وسائل الإعلام الاجتماعية.

ثانيا - تعزيز الأمم المتحدة

١ - **ضمان مزيد من الفعالية في إنجاز الولايات، وتحقيق المزيد في ظل القيود المعترف بها على الموارد، من خلال مبادرات الابتكار وإدارة التغيير**، بوسائل منها تيسير إعادة النظر في عملية الميزانية الحالية.

٢ - **بناء قوة عاملة عصرية تدعمها أمانة عامة عالمية** تتقاسم الموارد المالية والبشرية والمادية، والمعرفة، وتكنولوجيا المعلومات، بشكل أكثر فعالية، بوسائل منها التنفيذ الصارم لمبادرة أوموجا.

٣ - **جعل الأمم المتحدة أكثر انفتاحا ومرونة وخضوعا للمساءلة**، بسبل منها اعتماد نظام للتخطيط والمساءلة والإدارة استنادا إلى النتائج، وتبسيط وضع الميزانية، واتباع نهج لإدارة المخاطر على نطاق المنظومة بأسرها.

٤ - **الشروع في الجيل الثاني من برنامج "توحيد الأداء"** الذي سيركز على الإدارة والرصد لتحقيق النتائج، مع ضمان قدر أكبر من المساءلة وتحسين النتائج.

٥ - **تعزيز سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة** عن طريق دمج القرارات المتعلقة بالموارد والموظفين في المجال الأمني في جميع عمليات التخطيط والميزنة ذات الصلة؛ وزيادة القدرات الأمنية في مجال تحليل التهديدات في عدد أكبر من المواقع الميدانية للأمم المتحدة؛ وتحسين التدريب الأمني الذي يتلقاه الموظفون الوطنيون والدوليون ليتناسب مع بيئات التهديد التي تعمل فيها الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز أيضا دعمها للموظفين الذين يتعرضون لصدمات نفسية.